

أولويات للجمعية العامّة للأمم المتحدة لعام 2020

المركز السوري للعدالة والمساءلة

استعداداً للأسبوع القادم رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة، يقوم المركز السوري للعدالة والمساءلة بتحديد أولويات المناصرة الخاصة به. ويأمل المركز السوري للعدالة والمساءلة أن تنتهز الدول الأعضاء الفرصة التي تتيحها الجمعية العامة للضغط على الحكومة السورية وحلفائها والدول المضيفة للاجئين بشأن قضايا حقوق الإنسان العاجلة، وأن تتاح لمنظمات المجتمع المدني السوري الفرصة لإبلاغ المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا بالأولويات، بالإضافة إلى تلقي تحديثات جوهرية عن الجهود التي يبذلها. وفي حين لا يزال المركز السوري للعدالة والمساءلة يصبّ تركيزه على العدالة الشاملة لسوريا، فإنه يدرك أن الأزمة الإنسانية الحالية يجب أن تكون في صميم جهود الأمم المتحدة هذا العام. ويأمل المركز السوري للعدالة والمساءلة في التأكيد على الصعوبات الفريدة في مكافحة جائحة كوفيد-19 في سوريا، والدور المهم الذي تلعبه الأمم المتحدة والدول الأعضاء في ضمان تلبية احتياجات المدنيين أثناء الأزمة الصحية.

وخلال انعقاد الأسبوع رفيع المستوى، يحثّ المركز السوري للعدالة والمساءلة المبعوث الخاص والدول الأعضاء على تركيز جهودهم على الأولويات التالية:

التصدي لتفشي كوفيد-19 في سوريا	P.1
وصول المساعدات، والإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية	P.3
مقاتلو داعش المعتقلون في شمال شرق سوريا	P.5

المركز السوري للعدالة والمساءلة هو منظمة غير ربحية بقيادة سورية، ومتعددة مصادر الدعم. ويتطلع المركز إلى سوريا ينعم فيها الناس بالعدل واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون - حيث يعيش المواطنون من جميع مكونات المجتمع السوري في سلام. ويعزّز المركز عمليات العدالة الانتقالية والمساءلة في سوريا من خلال جمع التوثيقات وحفظها وتحليل البيانات وفهرستها، وتعزيز الخطاب العام حول العدالة الانتقالية داخل سوريا وخارجها. ولمعرفة المزيد يُرجى زيارة ar.syriaaccountability.org.

التصدّي لتفشّي كوفيد-19 في سوريا

تتعرض دمشق حالياً لتفشّخ خطر لفيروس كوفيد-19، وتم تأكيد حالات الإصابة في الشمال الغربي والشمال الشرقي أيضاً. وتلقّى المركز السوري للعدالة والمساءلة تقارير عن وجود اكتظاظ في المستشفيات، وحرمان المرضى من الرعاية الطبية، وعدد محدود من المتخصصين في الرعاية الصحية المؤهلين للتعامل مع الأزمة. وعلى الرغم من هذه التقارير، أبلغت وزارة الصحة السورية باستمرار عن أعداد منخفضة من الحالات ولم تجرِ سوى اختبارات قليلة في جميع أنحاء البلد. ومن شأن هذا الافتقار إلى الشفافية من قبل الحكومة السورية أن يقلل من حجم المساعدات التي يحقّ لسوريا الحصول عليها من منظمة الصحة العالمية.

ويجب أن تتحمل الأمم المتحدة نصيبها من المسؤولية عن انتشار كوفيد-19 في سوريا. حيث تفاقم الوباء بسبب فشل الأمم المتحدة في إبقاء المعابر الحدودية مفتوحة وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دور الأمم المتحدة في مشاركة مواقع المستشفيات السورية مع الحكومة، التي استهدفت بشكل مقصود المستشفيات في مناطق المعارضة طوال النزاع، يجعل هذه المؤسسة متواطئة في التدمير الواسع للكثير من البنية التحتية الطبية، مما يترك البلد غير مستعد بتاتا لأزمة الصحة العامة.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- توفير المزيد من المساعدات الطبية بناءً على الاحتياجات المبلّغ عنها من قبل المنظمات المحلية، وليس الحالات الرسمية المبلّغ عنها من قبل الحكومة. حيث تُظهر عمليات التوثيق أن المدنيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة بحاجة إلى مساعدة فورية، ويجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لافتقار الحكومة للشفافية أن يؤدّي إلى عمليات توزيع غير كافية للمساعدات.
- إنشاء نظام مراقبة شامل يشرف على توزيع المساعدات أثناء الجائحة، ويضمن وصول المساعدات إلى جميع مناطق البلد، بغض النظر عن الانتماء السياسي.
- توفير معدات الحماية الشخصية المناسبة لعمال الإغاثة الذين يدخلون مخيمات اللاجئين لمنع انتشار كوفيد-19 داخل هذه المجتمعات الهشة.

- الضغط على الحكومة السورية لمشاركة المعلومات بشفافية حول انتشار كوفيد-19 ولزيادة الفحوصات.
- إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدعو إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين في جميع أنحاء سوريا. حيث يُعتبر إطلاق سراحهم ضرورياً لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي طال أمدها، وكذلك لمنع انتشار كوفيد-19 داخل المعتقلات المزدحمة والتي تفتقر للظروف الصحية.
- تشجيع البلدان المضيفة للاجئين على الوفاء بالتزامها بعدم الإعادة القسرية للاجئين. إذ من شأن الأزمة الطبية الحالية أن تزيد من مخاطر العودة القسرية.
- السعي للحصول على التزام من الحكومة السورية بأنه عندما يتوفر لقاح مُثبَّت علمياً لكوفيد-19، فسيتم توزيعه في جميع أنحاء البلد بشكل محايد وكذلك من خلال نقاط دخول المساعدات الإنسانية عبر الحدود.

وصول المساعدات، والإعفاءات/الاستثناءات الإنسانية

يُعتبر مجلس الأمن الدولي مسؤولاً عن إجازة فتح المعابر الحدودية التي تسمح بتوصيل المساعدات الإنسانية التي تقرّها الأمم المتحدة إلى المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أخفق مجلس الأمن الدولي في إعادة إجازة فتح المعابر الحدودية من الأردن والعراق، واعتباراً من تموز/يوليو 2020، لا يوجد سوى معبر حدودي واحد يسمح بعبور مساعدات الأمم المتحدة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في البلد. وقد ترك هذا العديد من المنظمات غير الحكومية التي تدعمها الأمم المتحدة تكافح لتلبية الاحتياجات المحلية، لاسيما فيما يتعلق بالرعاية الطبية.

وقد أدى نظام العقوبات الدولية المعقد إلى الحد من إمكانية الوصول إلى مساعدات الأمم المتحدة، حيث أعاق بعض جهود المنظمات الإنسانية في سعيها لملء الفراغ الذي خلفه إغلاق الأمم المتحدة للحدود. وفي ضوء الانهيار الاقتصادي المتسارع في سوريا وتزايد أزمة الصحة العامة، هناك حاجة إلى استجابة دقيقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- إعادة فتح جميع المعابر الحدودية الأربعة الأصلية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى جميع مناطق سوريا.
- التدقيق وإعادة تقييم الاعتماد على الحكومة السورية لتوصيل حصة من مساعدات الأمم المتحدة لإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا. وينبغي على الدول الأعضاء إعادة فتح معبر اليعربية الحدودي مع العراق ومطالبة منظمة الصحة العالمية بتوصيل المساعدات مباشرة إلى مجلس سوريا الديمقراطية (مسد) عبر ذلك المعبر. وينبغي إنفاذ ذلك طوال فترة انتشار جائحة كوفيد-19 على الأقل.
- السماح لقوافل المساعدات التابعة للأمم المتحدة بالدخول إلى مخيم الركبان بانتظام. وعلى الدول الأعضاء، ولاسيما الولايات المتحدة، الضغط على الحكومتين السورية والأردنية للسماح بوصول غير مقيد للمساعدات الإنسانية إلى المخيم على وجه السرعة. وذلك لضمان عدم اضطرار اللاجئين إلى الاختيار بين البقاء في المخيم أو العودة إلى الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في سوريا، ويتعيّن على الدول الأعضاء تشجيع الأردن على قبول هؤلاء اللاجئين وقيام الأمم المتحدة بتزويد الأردن بالدعم اللازم لضمان حدوث ذلك بسلاسة وبأمان.

- النظر في الكيفية التي قد يؤدي بها الامتثال المفرط للعقوبات إلى إعاقة وصول المساعدات، وتسهيل توفير المنتجات والخدمات الإنسانية من خلال إصدار رسائل طمأنة للمنظمات الإنسانية التي تقدّم المساعدة في البلد.
- التفاوض بشأن آلية لتخفيف العقوبات على غرار "ترتيب التجارة الإنسانية السويسرية" (SHTA) الذي يقدّم المساعدة لإيران رغم العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية معفاة من العقوبات، إلا أن البنوك الأجنبية قد ترفض ممارسة الأعمال التجارية في بلد مدرج على قائمة عقوبات غربية، ومن شأن آلية كهذه أن توفر بديلاً للمنظمات الإنسانية التي تحاول العمل في سوريا.

مقاتلو داعش المعتقلون في شمال شرق سوريا

لقد بات شمال شرق سوريا الآن، الذي كان سابقاً عاصمة الخلافة لتنظيم الدولة الإسلامية، موطناً لقرابة 10,000 مقاتل سابق من داعش و70,000 من أفراد عائلاتهم، المحتجزين إما في مراكز اعتقال أو يعيشون في مخيم الهول المغلق. ويتعرض المقاتلون وعائلاتهم إلى الاحتجاز لأجل غير مسمى، دون محاكمة، وغالباً في ظروف غير إنسانية. وإن الوضع في مخيم الهول مروّع جداً، وقد مات ثمانية أطفال في عام 2020 وحده. وفي الوقت نفسه، ما زال ضحايا داعش وعائلات المفقودين ينتظرون العدالة. ويتعيّن على مجلس سوريا الديمقراطية العمل مع المجتمع الدولي، ولاسيما مع بلدان الأصل لمقاتلي داعش الأجانب وعائلاتهم، لضمان محاكمات عادلة للمعتقلين وتحقيق العدالة للضحايا.

ينبغي على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة:

- إعادة مقاتلي داعش السابقين وزوجاتهم وأطفالهم إلى أوطانهم لإتاحة محاكمتهم و/أو إعادة دمجهم. ومن شأن هذا الإجراء أن يخفف من الاكتظاظ في مراكز الاعتقال وفي مخيم الهول ويحمي من انتشار كوفيد-19.
- مراقبة محاكمات مقاتلي داعش المخطط لها أن تبدأ في شمال شرق سوريا لضمان احترام معايير المحاكمات العادلة والمعايير القانونية الدولية، وتقديم موارد وخبرات إضافية لدعم الالتزام بهذه المعايير.
- التأكد من أن محاكمات مقاتلي داعش تتضمن أسئلة تتعلق بمصير الأشخاص المفقودين الذين اختطفهم تنظيم داعش، وأن يتم التشارك في هذه المعلومات مع العائلات ودمجها في التحقيقات الجارية. والعمل مع اللجنة المشكّلة حديثاً المعنية بالمعتقلين والمختطفين في سوريا لتوفير الإشراف على هذه العملية والتأكد من أن مجلس سوريا الديمقراطية وقوات سوريا الديمقراطية سيستخدمان أي أدلة جديدة لدعم البحث عن الأشخاص المفقودين.